OIC/48-CFM/2022/REPORT/FINAL

تقرير
الدورة الثامنة والأربعين
لمجلس وزراء الخارجية
"دورة: الشراكة من أجل الوحدة والعدالة والتنمية"

إسلام أباد، جمهورية باكستان الإسلامية

19-20 شعبان 1443هـ

(الموافق 22-23 مارس 2022)

تقرير الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

"دورة: الشراكة من أجل الوحدة والعدالة والتنمية"

إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية

19-20 شعبان 1443هـ

(الموافق 22-23 مارس 2022)

-

1- انعقدت الدورة الثامنة والأربعون لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي "دورة: الشراكة من أجل الوحدة والعدالة والتنمية" في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية، يومي 19 و20 شعبان 1443هـ، (الموافق 22 و23 مارس 2022)، وذلك تلبية لدعوة كريمة من حكومة جمهورية باكستان الإسلامية.

2- استُهلّ الاجتماع بتلاوة آي من الذكر الحكيم.

3- افتتح معالي السيد حسومي مسعودو، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية النيجر، رئيس الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، جلسات المؤتمر، فتقدم بتهانيه لجمهورية باكستان الإسلامية على توليها رئاسة الدورة الثامنة والأربعين للمجلس، وعن تقديره للدعم الدؤوب الذي تقدمه المملكة العربية السعودية، بلد مقر منظمة التعاون الإسلامي ورئيسة الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، مؤكداً أن النيجر قد وجهت جهودها وإجراءاتها، بوصفها رئيسة الدورة السابعة والأربعين للمجلس، نحو تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي وتعزيز العمل الإسلامي المشترك، على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة كورونا.

4- اعتمد الاجتماع تشكيلة هيئة المكتب، وذلك على النحو التالي:

- جمهورية باكستان الإسلامية		رئيساً
- الجمهورية اليمنية		نواباً للرئيس
- جمهورية الكاميرون		
- دولة فلسطين		
- جمهورية النيجر		مقرراً

5- عقب الإعلان عن المكتب، سلم معالي وزير الشؤون الخارجية لجمهورية النيجر الرئاسة إلى معالي مخدوم شاه محمود قريشي، وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية.

6- رحب وزير خارجية باكستان، إثر توليه رئاسة المؤتمر، بالوزراء والوفود وغيرهم من المدعوين المشاركين في أعمال في الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية وبغيرهم من المدعوين، معربًا عن اعتزاز بلاده باستضافة الاجتماع في هذا العام (2022)، الذي يصادف الذكرى الخامسة والسبعين لاستقلالها. ووصف منظمة التعاون الإسلامي بأنها جسر يربط بين الدول الإسلامية، وكذلك بين العالم الإسلامي والمجتمع الدولي. وأشار إلى أن تعزيز التضامن والتعاون بين أبناء الأمة الإسلامية شكل إحدى الركائز الأساسية لسياسة باكستان الخارجية. وأضاف أنه باعتبارها رئيس مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2022، فإن الهدف الشامل لباكستان سيكون هو زيادة ترسيخ هذا الدور بشكل أكبر. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتم التركيز على المجالات الثلاثة التالية: الشراكة من أجل الوحدة من خلال التصدي المشترك للتحديات والنزاعات داخل الأمة؛ الاتحاد من أجل تحقيق العدالة فيما يتعلق بحقوق المسلمين الواقعين تحت وطأة الاحتلال والنزاعات مع دول أجنبية، بما في ذلك من خلال معالجة انتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا التي يواجهها المسلمون في البلدان ذات الأغلبية غير المسلمة؛ والشراكة من أجل التنمية من خلال المعالجة الفعالة للتحديات الثلاثة المتمثلة في وباء كورونا المستجد والتنمية وتغير المناخ.

7- ألقى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله آل سعود، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، كلمة باسم رئيسة مؤتمر القمة الإسلامي قال فيها إن المملكة العربية السعودية قد دعمت منظمة التعاون الإسلامي وآمنت بالدور الذي تضطلع به المنظمة في ترسيخ التضامن الإسلامي وحماية المصالح المشتركة للحفاظ على قيم الإسلام النبيلة. وأكد على محورية القضية الفلسطينية، داعياً إلى زيادة الجهود لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، داعياً إلى إحياء عملية السلام. وأعرب عن أمله في أن يسهم الأفغان في بناء مستقبل بلدهم من خلال الحوار. ودعا إلى بذل مزيد من الجهود لدعم الشعب الأفغاني لتجاوز ما يوجهه من وضع مأساوي. وشدد على أهمية قيام الدول الإسلامية بتحقيق السلام والأمن في أفغانستان. وبشأن الأزمة اليمنية، أوضح أن استمرار التصعيد من قبل الجماعات الحوثية يعكس رفضها للحل السياسي، والمملكة العربية السعودية تطالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لتحييد خطر الجماعة الحوثية وتوسيع حظر توريد الأسلحة لليمن التي يشكل تهديداً لأمن المنطقة. وفي هذا الصدد، تعتمد المملكة العربية السعودية على دور الإخوة في ممارسة الضغط على الحوثيين لوقف تهديدهم للأمن البحري، والتخفيف من معانة الشعب اليمني. وأعرب عن دعمه لشعب جامو وكشمير، كما أيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى حل عادل لنزاع جامو وكشمير.

8- ألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة أشاد فيها بجمهورية النيجر لرئاستها للدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، وهنأ جمهورية باكستان الإسلامية بمناسبة توليها رئاسة الدورة الثامنة والأربعين للمجلس. وأعرب عن شكره وامتنانه لجمهورية باكستان الإسلامية حكومةً وشعباً على استضافة الدورة الثامنة والأربعين للمجلس، معرباً عن خالص امتنانه لخادم الحرمين الشريفين وولي عهد المملكة العربية السعودية

على استضافة مقر الأمانة العامة ودعمهما الثابت للمنظمة وأمانتها العامة. واستعرض الأمين العام ما قامت به المنظمة من أنشطة منذ انعقاد الدورة السابعة والأربعين، وقال إن استمرار الاعتداءات والجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته يؤكد ضرورة تعزيز روح التضامن والعمل الإسلامي المشترك. وشدد الأمين العام على أهمية الحفاظ على تماسك الأمة من خلال تعزيز التضامن داخل منظمة التعاون الإسلامي والحوار البنّاء بين الدول الأعضاء. وسلط الضوء على آخر التطورات المتعلقة بفلسطين، والأزمة الإنسانية في أفغانستان، والوضع في جامو وكشمير، وحوض الساحل وبحيرة تشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وغينيا، وموزمبيق، وجهود منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة تحديات السلام والأمن في هذه المناطق. كما تناول الأمين العام آخر التطورات المتعلقة كاراباخ واليمن وليبيا والسودان والصومال وسوريا والعراق والبوسنة والهرسك وقبرص. كما أثار قضايا التطرف العنيف والإرهاب والإسلاموفوبيا والأزمات الإنسانية وحقوق الإنسان وأحوال المجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك محنة مسلمي الروهينغيا في ميانمار وأطلع الوزراء على القضية المرفوعة في محكمة العدل الدولية سعياً لنجدة الروهينغيا. وتطرق إلى عمل منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز الحوار بين الأديان وكذلك تمكين المرأة والشباب. وأكد التزام المنظمة بالارتقاء بمكانتها كصوت جامع للأمة الإسلامية على المستوى العالمي.

9- كما أطلع الأمين العام للمنظمة المجلس على جولته الأخيرة في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، مشدداً على ضرورة تكثيف الجهود لتحقيق السلام والاستقرار في هذه المناطق، داعياً الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة والشركاء الدوليين لمساعدة هذه المناطق على مواجهة التحديات التي تواجهها.

10- أفاد معالي السيد حسين إبراهيم طه بأن الأمانة العامة تواصل جهودها مع السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية للإسراع في سداد المتأخرات المستحقة على بعض الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي. وأكد أن حكومة المملكة العربية السعودية التزمت بسداد هذه المتأخرات في إطار جهودها الدؤوبة لدعم الأمانة العامة. وأشار إلى أن هذه المتأخرات أثرت على ميزانية المنظمة خلال السنوات الماضية. فهي تشكل عقبة أمام وفاء المنظمة بالتزاماتها الحالية، وبعضها يتسم بطابع الاستعجال. واقترح على المجلس النظر في وضع خطة استثمارية لهذه المبالغ بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

11- شدد على أن الأمانة العامة ستعمل بجدية للترجمة العملية للتوصيات الصادرة عن الدورتين الحادية والأربعين والثانية والأربعين لهيئة الرقابة المالية، وذلك بهدف تعزيز الأداء المالي للمنظمة ونزاهتها.

12- فيما يتعلق بتصديق الدول الأعضاء على ميثاق منظمة التعاون الإسلامي (بنسخته المنقحة لعام 2008)، إلى جانب الاتفاقيات والمعاهدات المختلفة التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية، دعا الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على هذه الصكوك الهامة إلى القيام بذلك.

13- أشار السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، عبر رسالة بالفيديو إلى العلاقة الممتدة منذ عقود بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة، مشدداً على ضرورة تحديث النظام الدولي من خلال استخدام الدول والمؤسسات لمزاياها النسبية لاستفادة من المزايا النسبية لبناء عالم أكثر أمانًا ومرونة وشمولية على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشدد في حديثه عن التحديات المختلفة، بدءاً من الحرب في أوكرانيا مروراً بتداعياتها العالمية، وانتهاءً بتزايد مظاهر عدم المساواة وكثرة الاعتداءات على حقوق الإنسان، على أهمية الوحدة مع الشركاء على جميع المستويات لتهيئة مستقبل أفضل للجميع.

14- أشار نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية كازاخستان، السيد مختار تيلويردي، متحدثا باسم المجموعة الآسيوية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إلى أهمية الحفاظ على الوحدة الإسلامية والقيم المشتركة، ولا سيما في ظل ما يوجهه العالم من تحديات كبيرة تشمل الصراعات والمواجهات العسكرية والتعصب الديني والركود الاقتصادي. وأطلع نائب رئيس مجلس الوزراء الحضور على الإصلاحات التي أدخلت في بلاده بهدف تحرير الحياة السياسية وتحقيق التعددية والانفتاح والسعي لتحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين. واستذكر طلب منظمة الدول التركية بالحصول على صفة مراقب لدى منظمة التعاون الإسلامي، ودعا الدول الأعضاء في المنظمة إلى دعم الطلب. وفي إشارة إلى الانتخابات الرئاسية المبكرة التي أُجريت في تركمانستان يوم 12 مارس 2022، ذكر أنه وفقًا للمراقبين الدوليين، فقد جرت الانتخابات في جو نزيه وحر وتنافسي وأن سردار بردي محمدوف فاز بتأييد نسبة 73% من أصوات الناخبين. وجدد موقف المنظمة من نزاع جامو وكشمير لتسويته سلميا وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

15- أشار عثمان الجرندي، وزير الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، متحدثاً باسم المجموعة العربية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إلى أن عقد الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية تحت شعار الوحدة والعدالة والتنمية يؤكد الحاجة لدى البلدان الإسلامية أكثر من أي وقت مضى كمجموعة لتوحيد الجهود للتغلب على التحديات التي تطرحها التغيرات السريعة في العالم وتعزيز السلام والسلام والأمن في العالم، ولا سيما في المنطقة الإسلامية والعربية. وقال إن المجموعة العربية تجدد التأكيد على ضرورة إيجاد تسوية سياسية لجميع الأزمات في المنطقة الإسلامية وإسماع صوت العالم الإسلامي والدفاع عن قضاياه على الساحة الدولية. وأشار إلى أن الإرهاب والتطرف العنيف هما العدو المشترك الذي يزعزع استقرار الدول الإسلامية، وقد تطلب ذلك مزيداً من اليقظة والتنسيق والتعاون الفعال من أجل استخدام الإجراءات الوقائية واعتماد نهج جديدة لمواجهة آفة الجرائم المنظمة العابرة للحدود. كما شدد على ضرورة اعتماد وسائل اتصال رقمية حديثة لمواجهة الإسلاموفوبيا والكراهية والتطرف والعمل المشترك لتعزيز التسامح وقبول الآخر والتفاهم مع الشركاء الآخرين والتعايش السلمي. كما دعا إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وكذلك السياحة والاستثمارات والتعاون بين القطاعين العام والخاص والابتكار. وشدد على ضرورة تنفيذ جميع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية العادلة لجامو وكشمير.

16- تحدث السفير زبيرو دادا، وزير الدولة للشؤون الخارجية لنيجيريا، باسم المجموعة الإفريقية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فرحب باختيار موضوع الدورة الحالية، وأعرب عن ثقته في أن الدورة الثامنة والأربعين من شأنها أن تكون على مستوى يمكّنها من التصدي للتحديات المشتركة والملحة من أجل تحقيق التعافي السريع للدول الأعضاء من جائحة كورونا. وأشار إلى الأعمال الإرهابية الوحشية في نيجيريا وحوض بحيرة تشاد، وشدد على أهمية التعاون والشراكة بين مختلِف الدول الأعضاء في المنظمة لاستئصال هذا التهديد. كما شدد على ضرورة تركيز المنظمة على منع نشوب الصراعات وجهود الوساطة وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية لتسخير الموارد والإمكانيات الهائلة للدول الأعضاء. وأشاد بمبادرات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي مثل البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي في مختلف المشاريع في البلدان الإفريقية، ودعا إلى حشد موارد إضافية من أجل تحقيق رؤوس الأموال المستهدفة لمختلف الصناديق والبرامج. كما أكد مجدداً دعمه لقضية كشمير.

17- دعا معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إلى شراكات ملموسة للتحقيق التنمية وتهيئة بنى تحتية مواتية للبيئة الخضراء. ودعا الدول الأعضاء في المنظمة والمؤسسات إلى توجيه مساعداتها إلى أفغانستان من خلال صندوق الاستئمان الإنساني الذي تم إنشاؤه مؤخرًا، مشيداً بجمهورية نيجيريا الاتحادية لمساهمتها البالغة مليون دولار أمريكي.

18- أعرب معالي السيد وانغ يي، عضو مجلس الدولة ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، عن سعادته لأن يصبح أول وزير خارجية صيني يخاطب المجلس، مشدداً على أهمية شراكة الصين القوية مع العالم الإسلامي. وسلط السيد يي الضوء على أوجه التشابه بين الحضارتين الإسلامية والصينية والقيم المشتركة بينهما. وأشار إلى القرار التاريخي الذي رعته الجزائر وأيدته معظم الدول الإسلامية لمساعدة الصين على أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة. وجدد موقف بلاده الداعم للقضية الفلسطينية. وأحاط المجلس علماً بدعم الصين لخمسين دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير 1.3 مليار جرعة لقاح ومعدات وقائية فيما يتعلق بوباء كورونا المستجد. وحول التعاون والتآزر بين الصين والعالم الإسلامي، أشار إلى 600 مشروع ضخم، تُدار من خلال 54 وثيقة تعاون موقعة بين الجانبين. وفي إشارة إلى الدعم القوي من الدول الإسلامية بشأن قضية جامو وكشمير، جدد أيضاً دعم الصين لقضية كشمير.

19- ألقى معالي السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، الكلمة الرئيسية للاجتماع. ورحب في خطابه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتماد يوم الخامس عشر من مارس يومًا عالميًا لمكافحة الإسلاموفوبيا، مشيرًا إلى أن تحقيق هذا الإنجاز كان بفضل جهود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأشار إلى أن المسلمين الذين يعيشون في الدول الغربية لا يزالون عرضة للتحيز في كل مرة يحدث فيها هجوم إرهابي، مضيفاً: "لا ينبغي اتهام أي شخص بالإرهاب لمجرد أنه ينتمي إلى دين معين". وفيما يتعلق بالوضع في فلسطين وكشمير، أكد رئيس الوزراء أنه في حين أن القانون الدولي يقف بوضوح إلى جانب الشعبين في فلسطين وكشمير، وبينما تدعم قرارات مجلس الأمن الدولي حق الكشميريين في تقرير المصير،

فإن المجتمع الدولي لم يفعل شيئًا لجعل هذا الحق حقيقة ماثلة أمام الجميع. واستنكر في هذا الصدد قرار الهند بإلغاء الوضع الخاص لجامو وكشمير التي تحتلها الهند في أغسطس 2019.

20- بعد الجزء الافتتاحي، اعتمدت الدورة الثامنة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية جدول أعمالها وبرنامج عملها بصيغته النهائية التي وضعها الاجتماع التحضيري لكبار الموظفين، الذي عُقد في جدة في الفترة من 23 إلى 25 يناير 2022.

21- بعد ذلك، ألقى الوزراء ورؤساء الوفود كلماتهم في الجلسات العامة سلطوا فيها الضوء على مختلِف التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي. وأصروا على الحاجة إلى تعزيز التضامن البيني والعمل الإسلامي المشترك للتغلب على هذه التحديات.

22- تم إنشاء لجنة خاصة للتداول بشأن القرارات المحالة إليها من قبل اجتماع كبار الموظفين واللجنة المالية الدائمة. كما تم النظر في بعض القرارات الجديدة والتحديثات أو التعديلات أو التغييرات الفنية الخاصة بنصوص وضعتها بصيغتها النهائية الاجتماعات التحضيرية. وكانت نتيجة المناقشات التي دارت في اللجنة الخاصة على النحو التالي:

أ- تمت التوصية باعتماد مشروع القرار بشأن "تقديم التقويم السنوي للأحداث من قبل الأمانة العامة"، الذي اقترحته الجمهورية التركية، لاعتماده مع تعديلات طفيفة.

ب- تمت التوصية باعتماد مشروع القرار بشأن "تعزيز بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول وإنشاء أمانة مخصصة للمبعوث الخاص لأفغانستان" مع بعض التعديلات. وأشاد اجتماع المجلس بتعهد المملكة العربية السعودية بتقديم دعم مالي لمهمة المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان خلال عام 2022.

ج- قررت الجمهورية التركية سحب مشروع القرار المقترح بشأن "مراجعة جدول مساهمات منظمة التعاون الإسلامي".

د- ووافقت اللجنة على الإبقاء على ميزانية الأمانة العامة وأجهزتها المتفرعة والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بمستوى العام السابق. وفي الوقت نفسه، لم يوص باعتماد أي قرار بشأن مسائل الميزانية أو هيئة الرقابة المالية، بما في ذلك تلك التي قدمتها الأمانة العامة وجمهورية الكاميرون.

هـ- تمت مراجعة واعتماد مشروع القرار بشأن "تنفيذ لوائح منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة فيما يتعلق بالسفر الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي في المهمات الرسمية"، الذي قدمته جمهورية تركيا. بموجب هذا القرار، وطُلب من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إجراء دراسة لتقديمها إلى فريق الخبراء الحكوميين، ومواءمة معدلات مستحقات الموظفين مع المنظمات الدولية الأخرى.

و- اعتُمِد مشروع القرار رقم 48/5-س بشأن "الوضع في سوريا" مع بعض التعديلات.

ز- لم يتم اعتماد مشروع القرار رقم 48/6 -س بشأن "الوضع في ليبيا".

ح- اعتُمد مشروع القرار رقم 48/19 -س بشأن "الوضع في قبرص" مع تحفظات من مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية وأوغندا والإمارات العربية المتحدة.

ط- اعتُمد مشروع القرار رقم 48/30 -س بشأن "إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" مع بعض التعديلات.

ي- اعتُمد مشروع القرار رقم 48/71-س بشأن الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لباكستان.

ك- اعتُمد مشروع القرار رقم 60 / 48-س بشأن "السلم والأمن في جنوب آسيا" مع تحفظات من جزر المالديف. وأوضح وفد جزر المالديف أنه لم يحصل على الوقت الكافي للتشاور مع عاصمة بلاده.

ل- نظر المجلس في مشروع القرار بشأن منح "وضع مراقب لمنظمة الدول التركية"، الذي قدمته جمهورية كازاخستان، والذي لم تتم التوصية باعتماده. وأثناء المناقشة، رأت بعض الوفود أنه ينبغي النظر في جميع طلبات الحصول على صفة مراقب كحزمة واحدة، بينما ذكر آخرون أنه ينبغي النظر في هذه الطلبات على أساس كل حالة بمفردها. ومع ذلك، أشار وفد كازاخستان إلى أن "الفقرة السابعة والخمسين من البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في عام 2019 في مكة، تطلب من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إعداد مقترحات ملموسة بشأن مسألة منح صفة مراقب في منظمة التعاون الإسلامي لمنظمة الدول التركية والمنظمات الدولية الأخرى والدول حتى اجتماع مجلس وزراء الخارجية القادم، والذي سيتم اعتماده في الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية".

م- تمت التوصية باعتماد مشروع قرار الأمانة العامة بشأن "الموافقة على تعيين الدكتور نصيرو باكو عريفاري مبعوثا خاصا للأمين العام إلى إفريقيا".

ن- لم تتم التوصية باعتماد مشروع القرار رقم 48/9-ق.ت بشأن "إنشاء فريق منظمة التعاون الإسلامي في الدول غير الأعضاء في المنظمة والمنظمات الدولية والإقليمية". ووافق الاجتماع على تأجيل مناقشة مشروع القرار هذا وإبقائه على جدول الأعمال لمناقشته في الدورة المقبلة للمجلس.

س- تمت التوصية باعتماد مشروع القرار 48/2 أ.م بشأن قضية المسلمين في جنوب الفلبين.

ع- تمت التوصية باعتماد مشروع القرار 48/3 أم بشأن وضع "الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية والشعب المسلم في دوديكانيسيا" مع تحفظات من المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر وأوغندا ولبنان والبحرين والعراق.

ف- في أعقاب مداولات معمقة، وافقت الجمهورية التركية على سحب مقترحاتها بشأن مشروع القرار 48/4-ث بشأن لجنة الأسرة لمنظمة التعاون الإسلامي ومشروع القرار رقم 48/7 - ث بشأن الأجهزة المتفرعة (الجزء المتعلق بمنتدى شباب التعاون الإسلامي).

ص-تمت التوصية باعتماد الفقرة الإضافية التي اقترحتها جمهورية بنغلاديش الشعبية في مشروع القرار رقم 48/4-أم بشأن "وضع مجتمع الروهينغيا المسلم في ميانمار".

ق- لم تتم التوصية باعتماد التحديثات التي اقترحتها جمهورية الصومال في مشاريع القرارات رقم 48/1-س و48/2-س و48/3-س.

ر- تمت التوصية باعتماد النص الذي اقترحته الجمهورية اللبنانية لمشروع القرار رقم 48/5-PAL.

ش- لم تتم التوصية باعتماد النص الجديد الذي اقترحته الجمهورية التركية لمشروع القرار رقم 48/20-س بشأن "الوضع في البوسنة والهرسك". ومع ذلك، تمت الموافقة على اعتماد بعض التعديلات في النص الذي تم طرحه ووضعه في صيغته النهائية في اجتماع كبار الموظفين التحضيري.

ت- تمت التوصية باعتماد صياغة اقترحتها جمهورية إيران الإسلامية في إحدى فقرات ديباجة مشروع القرار رقم 48/4-س بعنوان "المبادرات الإقليمية لدعم أفغانستان".

ث- تمت التوصية باعتماد فقرة إضافية في مشروع القرار رقم 48/14-س بشأن "التضامن مع اليمن ودعم الشرعية الدستورية".

23- ناقش مجلس الوزراء القضايا والمسائل المدرجة على جدول الأعمال، وتبنى أكثر من 140 قرارًا في مختلِف المجالات، بما في ذلك قضية فلسطين والقدس الشريف والشؤون السياسية والمسائل القانونية والعضوية والتنظيمية والعامة ؛ الشؤون القانونية وأوضاع الأقليات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وشؤون الإعلام؛ والشؤون الإدارية والمالية؛ والشؤون الإنسانية؛ الشؤون الاقتصادية، والعلوم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات، والشؤون الثقافية والاجتماعية والأسرية، وذلك بصيغتها النهائية التي وضعتها الاجتماعات التحضيرية الثلاثة التي عُقدت في جدة واجتماع اللجنة الخاصة الذي عُقد في إسلام أباد. كما أصدر الرئيس "إعلان إسلام أباد".

24- بخصوص مشروع القرار رقم: 48/5-س بشأن الوضع في سوريا، جدد لبنان موقفه المتمثل في النأي بنفسه عن الخلافات الداخلية في الدول الشقيقة، وعلى القرار رقم: 48/10- بشأن "إزالة آثار عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان"، وعلى القرار رقم: 48/18-س بشأن "الوضع في كوسوفو" والقرار رقم: 48/48-س بشأن "التضامن مع ضحايا مذبحة خوجالي عام 1992" وبشأن عبارة "بما في ذلك حزب الله اللبناني" في الفقرة 6 من القرار 48/45-س بشأن "الاعتداء على سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد".

25- فيما يتعلق مشروع القرار رقم PAL-48/1 بشأن القضية الفلسطينية، أبدى وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحفظا شدد فيه على أنه "ينبغي عدم تفسيره صراحة أو ضمنا على أنه اعتراف بالنظام الصهيوني أو أي دعم لتطبيع العلاقات مع هذا النظام غير الشرعي والمزيف". وتعلن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بحزم أن "أي تحرك نحو الاعتراف بالنظام الصهيوني وتطبيع العلاقات معه سيكون خطوة نحو تقويض القضية الفلسطينية".

26- فيما يتعلق بالقرار 48/45-س بشأن 'الاعتداء على سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد'، أشار الوفد الإيراني إلى أن النص الأصلي للقرار تم اعتماده في قمة مكة المكرمة التي عُقدت في ظل غياب الوفد الإيراني. وأعربت إيران عن معارضتها الشديدة للقرار باعتباره نصاً متحيزاً وغير متوازن، وهي ترفضه رفضا قاطعا.

27- أعرب وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن رفضه لنص مشروع القرار رقم 48/14-س بشأن "التضامن مع اليمن". وتعتقد إيران أن القرار لا يعكس على نحو موضوعي الوضع على الأرض في اليمن، كما تعتقد أنه بحاجة إلى إعادة نظر عميقة وجادة، بسبب زيف العديد من فقراته.

28- عُقدت على هامش أعمال الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية ثلاثة اجتماعات يوم 22 مارس 2022.

<u>اجتماعات فرق الاتصال:</u>

29- خلال اجتماع اللجنة الوزارية المخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا، أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أن اجتماع اللجنة ينعقد في وقت حرج ـ وفي خضمّ التطورات المهمة المتعلقة بالقضية المرفوعة ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية. ودعا إلى حشد الجهود الجماعية للمنظمة ووضع خارطة طريق للمضي قدمًا لتحقيق العدالة للروهينغيا، بهدف تحقيق حل عادل ونهائي ودائم لمحنتهم. وأشاد الاجتماع بالدور المهم الذي تقوم به غامبيا، بوصفها رئيس اللجنة، في قيادة جهود المنظمة على الساحة الدولية لضمان محاسبة ميانمار على الفظائع المرتكبة ضد مسلمي الروهينغيا. كما أشاد الاجتماع بجمهورية بنغلاديش الشعبية لاستضافتها وإيوائها لأكثر من 1.2 مليون لاجئ من الروهينغيا. وأعرب الاجتماع عن تقديره الجمهورية التركية وجمهورية بنغلاديش الشعبية لتعهد كل منهما بمساهمة إضافية قدرها 200 ألف دولار أمريكي لتغطية النفقات القانونية للقضية. وتدارس أعضاء اللجنة مشروع تقرير الاجتماع واعتمدوه.

30- في اجتماع فريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالمسلمين في أوروبا، أعرب الأمين العام للمنظمة عن مخاوف المنظمة فيما يتعلق بتصاعد المشاعر المعادية للمسلمين في بعض البلدان الأوروبية، ودعا إلى بذل المزيد من الجهود للدخول في حوار بنّاء مع جميع الأطراف المعنية ذات الصلة، وذلك من أجل تعزيز الانسجام بين الثقافات والتفاهم والتسامح والاحترام المتبادل. واستعرض الاجتماع الوضع العام للمسلمين في أوروبا، حيث تم النظر في مجموعة من التوصيات لمعالجة تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا والخطاب المعادي للمسلمين. وشدد الاجتماع على الحاجة إلى زيادة الوعي العالمي بخطر الإسلاموفوبيا، والعمل عن كثب مع

الدول الأوروبية لتعزيز الحوار والمشاركة، والوصول إلى المجتمعات المسلمة وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات على المستوى العالمي. وتدارس أعضاء فريق الاتصال مشروع تقرير الاجتماع واعتمدوه.

31- في اجتماع فريق اتصال المنظمة المعني بجامو وكشمير الذي عُقد على هامش اجتماع مجلس وزراء الخارجية، طمأن الأمين العام للمنظمة، بوصفه رئيس الفريق، إلى أن الأمانة العامة لن تدخر وسعا في رفع صوتها تضامناً مع شعب جامو وكشمير ولإبراز أهمية الحوار من أجل حل سلمي لهذا النزاع الطويل الأمد. في حين أعرب أعضاء فريق الاتصال عن دعمهم المستمر لشعب جامو وكشمير وحقهم في تقرير المصير، مجددين دعوتهم لتسوية النزاع سلميا وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أصدر فريق الاتصال بيانًا بشأن آخر التطورات في جامو وكشمير وأوصت بإدراج البيان في وثائق الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية. كما تضمن البيان خطة عمل بشأن جامو وكشمير.

<u>جلسة تطارح الأفكار:</u>

32- عُقدت خلال الدورة يوم 23 مارس 2022، جلسة وزارية لتطارح الأفكار كان عنوانها "دور العالم الإسلامي في تعزيز السلم والعدل والوئام". وقال وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية، في كلمته الافتتاحية، بوصفه رئيس الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية إن نطاق المناقشة في جلسة تطارح الأفكار مستوحى من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، الذي يرتكز على تعزيز العدالة وحقوق الإنسان والاحترام المتبادل لتحقيق السلم والأمن والوئام العالمي؛ وعلى القيم الإسلامية المتمثلة في الرحمة والتسامح والتفاهم. وأضاف وزير الخارجية أنه بالنظر إلى أن النظام العالمي كان في حالة تغير مستمر، وأن الوضع الإنساني والأمني في جميع أنحاء العالم واجه تحديات خطيرة، فإن منظمة التعاون الإسلامي، باعتبارها ثاني أكبر منظمة دولية في العالم، كانت في وضع يمكّنها من العمل بشكل جماعي على تجاوز هذا الصراع من خلال حماية المصالح المشتركة للأمة الإسلامية.

33- حدد رئيس مجلس وزراء الخارجية، في هذا الصدد، ستة مقترحات: (1) عمل منظمة التعاون الإسلامي لتحويل "الطموحات الجماعية" إلى إجراءات ملموسة من خلال تحسين آليات تنفيذ قراراتها، بما في ذلك عن طريق تعزيز الأمانة العامة؛ (2) على الدول الأعضاء تعزيز التقارب في جميع المسائل ذات الاهتمام ولاسيما من خلال الاستثمار في إنشاء آليات وتطوير أدوات لتعزيز السلم وحل النزاعات، داخل العالم الإسلامي وخارجه؛ (3) تعزيز التعاون داخل الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية، مع الزيادة في عمليات التبادل بين الشعوب، والسياحة، والتبادل الثقافي بين بلدان المنظمة؛ (4) تعيين مبعوث خاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الإسلاموفوبيا، مع الأخذ في الحسبان إعلان الأمم المتحدة يوم الخامس عشر من مارس يوماً دولياً لمكافحة الإسلاموفوبيا، وذلك من أجل مواجهة التحديات مثل خطاب الكراهية والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان؛ (5) تعزيز الرسالة الحقيقية للإسلام وتحسين الخطابات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف لحماية الشباب من

الأيديولوجيات الضارة، فضلاً عن تعزيز الحوار بين الأديان وبين الحضارات؛ (6) الدفاع عن العدالة في جميع أنحاء العالم ، وبخاصة في القضايا المتعلقة بالأمة الإسلامية، سواء في فلسطين أو كشمير أو ميانمار أو في أي مكان آخر.

34- نوّه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في خطابه، في إشارة منه إلى أحكام ميثاق المنظمة المتعلقة بتعزيز القيم الإسلامية النبيلة المتمثلة في السلام والرحمة والتسامح والمساواة والعدل والكرامة الإنسانية، بالاهتمام بتعزيز "العلاقات بين الدول على أساس العدل والاحترام المتبادل وحسن الجوار من أجل ضمان السلم والأمن والوئام في العالم. وقال إنه قد تم كذلك السعي إلى تحقيق هذه التطلعات خلال القمم الإسلامية المتتالية وجلسات مجلس وزراء الخارجية. كما أبرز قيام هيكل السلم والأمن في المنظمة باستخدام العديد من الأدوات والآليات التي تهدف إلى التسوية السلمية للنزاعات وأنشطة دعم الوساطة على النحو المنصوص عليه في ميثاق المنظمة. علاوة على ذلك، أشار إلى أن برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025 حدد الأهداف الاستراتيجية لهيكل السلم والأمن، مشددًا على ضرورة أن يكون من بين أهدافها تعزيز دور المنظمة في التسوية السلمية للنزاعات، ومنع النزاعات من خلال الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز الحوار والوساطة. كما أكد الأمين العام على أهمية المتابعة الجادة لهذه المبادرات من أجل تحقيق السلم والعدالة والوئام بين الدول الأعضاء وتعضيد دور المنظمة في تعزيز هذه القيم في مختلِف أرجاء العالم.

35- أكد وزراء الخارجية، خلال النقاش، في معرض الإعراب عن تقديرهم لجلسة تطارح الأفكار التي عُقدت حول موضوع جاء في الوقت المناسب، على أهمية توحيد الأمة الإسلامية لأنها تواجه العديد من التحديات في مجالات السلم والأمن والعدالة. وأشاروا إلى أن العالم مهدد بمزيد من الإجراءات الانفرادية وازدواجية المعايير في تطبيق التفسيرات الأحادية لسيادة القانون. وشدد المتحدثون على أن العالم الإسلامي قادر على الإسهام في إحلال السلام والأمن في جميع أنحاء العالم من خلال تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي ونشر رسالة الإسلام الحقيقية التي تقوم على معالجة جميع التحديات بالوسائل السلمية والودية.

36- شدد الوزراء على أهمية الالتزام بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، وكذلك تعزيز التعددية إذا كان العالم يريد تحقيق السلام والأمن والوئام. وسلط العديد من المتحدثين الضوء على أهمية مخاطبة الدول الأعضاء في المنظمة والعمل بشكل منسق من أجل اتخاذ إجراءات موحدة لتحقيق التسويات الشاملة فيما يتعلق بجميع النزاعات داخل جغرافية المنظمة، بما في ذلك قضية فلسطين ونزاع جامو وكشمير. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على الدور الأكبر للمنظمة في الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات. كما أكد النقاش على أهمية تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وكذلك التسامح والتعايش باعتبارها قيمًا جوهرية للإسلام.

37- تم تقديم تقرير مرحلي إلى الدورة، بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية، فيما يتعلق "بتنفيذ قرار الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء الخارجية بشأن" الوضع الإنساني في أفغانستان ".

38- رحب مجلس وزراء الخارجية بالعرض السخي الذي قدمته الجمهورية الإسلامية الموريتانية لاستضافة الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في عام 2023.

39- رحب مجلس الوزراء بالعرض المقدم من جمهورية الكاميرون لاستضافة الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية، كما رحب المجلس الوزاري بالعرض الذي قدمته جمهورية تركيا لاستضافة الدورة الحادية والخمسين.

40- حضر المشاركون كذلك، باعتبارهم ضيوفاً خاصين، عرضاً عسكرياً تم تنظيمه احتفالاً باليوم الوطني لباكستان يوم 23 مارس 2022.

41- نيابة عن جميع المشاركين، وجه معالي حسين إبراهيم طه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، برقية شكر إلى صاحب الفخامة الدكتور عارف علوي، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، لاستضافة بلاده الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، وعلى ما اتُخذ من ترتيبات تنظيمية ممتازة وعلى ما حظيت به الوفود من حفاوة استقبال وكرم ضيافة، الأم الذي أسهم بشكل كبير في نجاح الدورة الثامنة والأربعين للدورة.

42- تزامنت الدورة مع الاحتفالات المخلدة للذكرى الخامسة والسبعين لاستقلال باكستان، وقد تقدم المشاركون إلى باكستان حكومةً وشعباً بالتهنئة بهذه المناسبة الميمونة.

حُرر في إسلام أباد بتاريخ

20 شعبان 1443هـ

(الموافق 23 مارس 2022)